

جنيف، ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

العرض المقدم من نيوزيلندا إلى اللجنة الجامعة

٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

تؤكد نيوزيلندا التزامها بدعم الأهداف والأغراض التي نصت عليها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونشاط الدول الأطراف الأخرى رغبتها في حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتعزيز الامتثال للاتفاقية، وتشجيع الشفافية ومن ثمة الثقة فيما بين الدول الأطراف بأن هذه الأغراض يجري العمل على تحقيقها.

وقد دلت الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء في تقريره على أن التحقق أمر ممكن وأن الحاجة تدعو إلى وضع بروتوكول ملزم قانوناً يتجاوز تدابير بناء الثقة المعمول بها حالياً. وتعرب نيوزيلندا عن اتفاقها مع هذه الاستنتاجات وتؤيد إنشاء نظام ملزم يكفل أهدافنا كما ذكر أعلاه.

وتؤيد نيوزيلندا إنشاء لجنة مخصصة مفتوحة العضوية لبدء العمل في وضع هذا البروتوكول. ومما يتفق وإيماننا بأن الاشتراك الواسع النطاق في المؤتمر الخاص أمر مستصوب، نرى أن اللجنة المخصصة المقترح انشاؤها ينبغي أن تجتمع المرات التي تسمح بمشاركة الدول الأطراف غير الأوروبية.

وهدفنا هو أن تنتهي اللجنة من أعمالها في وقت يسمح بتعميم مشروع البروتوكول على الدول الأطراف قبل المؤتمر الاستعراضي الرابع في ١٩٩٦. وإننا لنعترف بتقصير هذا الإطار الزمني ولكننا على يقين من أن الدول الأطراف لن تبخل بتعاونها الأكمل في المفاوضات نظراً لما للبروتوكول من أهمية.

لذلك نورد فيما يلي تصورنا المفضل للأحداث التي ستؤدي إلى تقديم عناصر بروتوكول للاتفاقية ملزم قانوناً للبت فيها في مؤتمر عام ١٩٩٦:

١' قبول تقرير اجتماعات فريق الخبراء في المؤتمر الخاص؛

٢' إنشاء آلية تجتمع فيما بين الدورات للتفاوض على بروتوكول (اللجنة المخصصة المقترحة)؛

٣' منح آلية ما بين الدورات ولاية للنظر في كامل نطاق التدابير اللازمة لوضع نظام ملزم.
